ضوءٌ كشّاف على نظامٍ نووي جديد

حدثٌ خاص في الوكالة يركّزُ على عدّة مقاربات جديدة تتعلق بدورة الوقود النووي.

إطار جديد لتقوية الرقابة على امتلاك التقانة النووية الحسّاسة المتمثلة في تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم أخذ يستحوذ على اهتمام دولي. فهناك حدث خاص استضافته الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA) على هامش مؤتمرها العام السنوي في فيينا في أيلول/سبتمبر من العام 2006 ضمّ خبراء من المستوى الرفيع ينتمون إلى 140 دولةً عضواً في الـ IAEA.

ففي أجُندة هذا الحدث خيارات وضع منشآت قادرة على إنتاج مواد نووية قابلة للاستخدام للأسلحة تحت رقابة متعددة الجنسيات. وقد قدّر الخبراء أن هناك عشرات من الدول تمتلك الآن المهارة لإنتاج مثل هذه المواد.

قال محمد البرادعي المدير العام للـ IAEA: "لقد أصبح هامش الأمن في ظل نظام عدم الانتشار الحالي غير مُطَمئن. وحان الوقت لتقييد عمليات معالجة المواد القابلة للاستخدام الحربي (البلوتونيوم المعزول واليورانيوم العالي التخصيب) في برامج نووية مدنية، وكذلك إنتاج مواد جديدة بواسطة إعادة المعالجة والتخصيب، وذلك من خلال الاتفاق على حصر هذه العمليات في منشآت خاضعة لرقابة متعددة الجنسيات. ويجب أن تترافق هذه التقييدات بقواعد مناسبة من الشفافية، وفوق كل شيء، بضمانات تُمكِّن المُستخدِمين الشرعيين من الحصول على إمداداتهم".

ومن بين الاقتراحات ورد ذكر "بنك وقود" نووي يتضمن مخزوناً من الوقود النووي وتديره الـ IAEA. وهذا سيتيح للوكالة أن تعمل كضامن لتزويد مواد قابلة للانشطار إلى مستخدمين نوويين مدنيين.

وقال الدكتور البرادعي: "إن أهمية هذه الخطوة هي أن بوسعنا، ومن خلال سياق موثوق لتأمين وقود بأسعار منافِسة، يمكننا إزالة حافز الدول أو مبررها لتطوير مستلزمات دورة وقود محلية. وبتنفيذ ذلك سنقطع شوطاً طويلاً نحو التصدي للمخاوف الحالية بخصوص انتشار تقانات دورة الوقود الحسّاسة".

أعلنت كلٌ من الولايات المتحدة وروسيا رغبتهما في توفير مواد نووية لبنك نووي في إطار مثل هذا المخطط. وقد كان إنشاء بنك وقود يُدار من قبل الوكالة اقتراحاً رئيسياً قدَّمته في العام 2005 مجموعة خبراء جرى تكليفها بإيجاد خيارات لتحسين الرقابة على تخصيب الوقود وإعادة معالجته، وعلى مستودعات الوقود المستنفد وتخزينه.

مقاربات جديدة مقترحة

لقد قُدّمت عدة اقتراحات تتعلق بمقاربات جديدة لدورة الوقود النووي، وبتحديد أكبر، تلك المرتبطة بتأمين التزوُّد بيورانيوم مُخصّب وما يرافق ذلك من استحواذ على تقانة المفاعلات:

› تأسّست في الوكالة في العام 2004 **مجموعة خبراء دوليين مستقلة لصياغة مقاربات متعددة الأطراف حول دورة الوقود النووي (MNA)**، وشملت هذه المجموعة مشاركين من 26 دولة درست دورة الوقود النووي ومقاربات متعددة الجنسيات. وقد أحيل تقرير هذه المجموعة إلى جميع الدول الأعضاء في الوكالة تحت رقم INFCIRC/ 640، ووُزِّع في آذار/مارس من العام 2005 في مؤتمر المراجعة الذي جمع فرقاء من 189 دولة عضواً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT).

أوجز تقرير مجموعة الخبراء خمس مقاربات لتقوية الضوابط على تخصيب الوقود وإعادة معالجته، وعلى مستودعات الوقود المستنفد وتخزينه، بما في ذلك: "تطوير وتنفيذ ضمانات تزويد دولية بمشاركة الـ IAEA، ووجوب دراسة موديلات مختلفة، بمشاركة الوكالة على وجه الخصوص كضامن لتزويدات خدمية، كأن تكون مديرة لبنك الوقود..."

› **إن تقرير المجلس الأعلى لمستشاري الأمين العام حول التهديدات والتحديات والتغيُّر**، الصادر في كانون الأول/ديسمبر من العام 2004، قد أوصى، ضمن أشياء أخرى، بإعداد ترتيبٍ مبنيٍّ على النظام الأساسي للوكالة بحيث يسمح لها بالعمل كضامن لتوريد المواد الانشطارية للمستخدمين المدنيين للطاقة النووية. وفي تقرير نيسان/أبريل الموجه في العام 2005 من المدير العام لإقراره من قبل رؤساء دول وحكومات، اقترح المدير العام تحت عنوان "بحُريةٍ أكبر: نحو التنمية، الأمن والحقوق الإنسانية للجميع"، وكذلك باقتراح ضمن اقتراحات أخرى ورد النص على وجوب ضمان تزويد الوقود النووي للأغراض السلمية إلى الدول بأسعار السوق وأن تقوم الوكالة بذلك كضامن.

› أقيم في موسكو في تموز/يوليو من العام 2005 **مؤتمر حول مقاربات متعددة الأطراف من أجل دورة وقود نووي** تأخذ بعين الاعتبار ضمانات توريد خدمات دورة الوقود النووي مع ضمانات عدم الانتشار.

› وفي المؤتمر العام للوكالة في العام 2005، انكبَّ عدد من الدول الأعضاء على مسألة المقاربات النووية المتعددة الأطراف (MNAs). **فأعلنت الولايات المتحدة** أنها ستوفر 17.4 طناً متريّاً من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) ليخفَّف بالخلط كوقود واستخدامه كجزء من بنك وقود بغية تأمين مخطط التزويد. وفي أواخر العام 2005، بدأت الولايات المتحدة بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة مناقشات حول اقتراحٍ لإنشاء آلية لاستحواذٍ موثوق على الوقود النووي.

› وفي كانون الثاني/يناير من العام 2006، لخّص **الرئيس الروسي فلاديمير بوتن** عرضاً بإنشاء منظومة مراكز دولية تقدم خدمات دورة وقود نووي، بما في ذلك التخصيب وفق أسس غير تمييزية وتحت رقابة الـ (IAEA).

› وأعلنت الولايات المتحدة في شباط/فبراير من العام 2006 أنها ستضع مع **شركاء دوليين برنامجاً لخدمات الوقود** يتيح للأمم النامية الاستحواذ الموثوق على الوقود النووي مقابل التزامها بالإحجام عن تطوير تقانات التخصيب وإعادة التدوير.

> أوجز تقرير مجموعة الخبراء خمس مقاربات لتقوية الضوابط على تخصيب الوقود وإعادة معالجته ، وعلى مستودعات الوقود المستنفد وتخزينه ، بما في ذلك : "تطوير وتنفيذ ضمانات تزويد دولية بمشاركة الـ IAEA ، ووجوب دراسة موديلات مختلفة ، بمشاركة الوكالة على وجه الخصوص كضامن لتزويدات خدمية ، كأن تكون مديرة لبنك الوقود . . ."

› وفي حزيران/يونيو من العام 2006، وزّعت كلٌّ من فرنسا وألمانيا وهولندا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وشمال إيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية اقتراحاً بعنوان: **"تصوُّر من أجل آلية متعددة الأطراف لاستحواذ موثوق على الوقود النووي"**.

› أكد المدير العام من خلال حديثه أمام مجلس المحافظين في آذار/مارس من العام 2006، أن الأمانة تعتزم أن تعقد، خلال دورة 2006 للمؤتمر العام للوكالة مناسبة خاصة تركّز على "جوانب إطار جديد محتمل لتسهيل أمان وأمن ومقاومة الانتشار النووي في الاستخدام المستقبلي للطاقة النووية".

للحصول على معلومات إضافية عُدْ إلى:
www.iaea.org/News Center/News/2006/assurancesofsupply.html